تقييم مدى التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر

د. بن الدين امحمد – جامعة أدرار الجزائر (١)

أ. مسعودي عمر – جامعة أدرار الجزائر (٢)

الملخص:

تحاول الدراسة تقييم مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية سواء كانت لها علاقة بالإصلاحات التي تمر بها الجزائر أو بمتطلبات العمل بمعايير المحاسبة الدولية، فبعد معالجة المعايير ومزايا وآثار تطبيقها على البيئة الجزائرية، تم التطرق إلى دوافع تبني النظام المحاسبي المالي الجديد وكذا بعض أوجه التوافق والاختلاف بينه وبين ما جاءت به المعايير الدولية، ليتم التوصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أن التوافق أصبح ضرورة حتمية لمواكبة التطورات والتحديات العالمية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي، المخطط المحاسبي الوطني.

Abstract:

This paper aims to examine the extent of the financial accounting system compatible with international accounting standards, whether they have to do reforms experienced by Algeria or work of international accounting standards requirements, and after that we have to address the standards and the advantages and effects applied to the Algerian environment Ordvinaha motivated the adoption of the accounting system and as well as new financial synergies and differences between them to reach the latter to the conclusion that compatibility has become inevitable to keep abreast of developments and global challenges need.

Keywords: International Accounting standards, Financial accounting system, Planned national accounting.

(١) أستاذ محاضر قسم "أ"، قسم علوم التسيير بجامعة ادرار الجزائر،
E.mail : mustadine@yahoo.fr

(٢) باحث دكتوراه : تخصص تسيير محاسبي و تدقيق، جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر،
E.mail: messaoudiomar67@gmail.com

مقدمة

إن التغيرات والتطورات التي حدثت في بيئة المؤسسات فرضت على الدول التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية، من خلال تبني معايير المحاسبية الدولية مباشرة، أو من خلال العمل على تصميم نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ذلك أن الأنظمة المحاسبية المحلية لم يعد بإمكانها تحقيق الأهداف المنتظرة من النظام المحاسبي.

والجزائر كغيرها من الدول قامت بتصميم نظام محاسبي مالي جديد بهدف التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والرقي بالنظام المحاسبي لمواكبة الأنظمة المحاسبية الدولية، والمساهمة في تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية وقاية من اختلاف النظم المحاسبية.

١ـ إشكالية الدراسة: بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية؟

ولتوضيح معالم الإشكالية الرئيسية يمكن التساؤلات الفرعية التالية:

ـ ما مفهوم معايير المحاسبة الدولية وما أهميتها؟

ـ ما طبيعة النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر؟

ـ ما هي نقاط توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية من حيث المبادئ وطرق التقييم؟

ـ ما هي رهانات وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر؟

٢ـ أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعد محاولة لبيان مختلف نقاط التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية وكذا بيان مزايا وآثار تطبيق هذا النظام، في خضم ما تعرفه البيئة المحاسبية من تغيرات في مجالي النصوص القانونية والتطبيق.

٣_ أهداف الدراسة: تحاول الدراسة تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية؛
- بيان طبيعة النظام المحاسبي المالي ومبادئه؛
- بيان التحديات المواجهة في سبيل الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي"PCN" إلى النظام المحاسبي المالي الجديد"SCF"؛

4- منهج الدراسة: لمعالجة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، الأول لتقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية وكذا مفاهيم النظام المحاسبي المالي، أما المنهج التحليلي فتم اعتماده لتحليل مضمون المعايير وكذا بعض أوجه التطبيق العملي لها في بعض المجالات المحاسبية، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن وذلم من خلال الوقوف على مدى التوافق بين النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية في بعض المعالجات النحاسبية.

٥_ مخطط الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور كما يلي:

المحور الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية

المحور الثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد

المحور الثالث: مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة

المحور الرابع :عوائق ورهانات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

أولاً: ماهية معايير المحاسبة الدولية

إن التفكير في وضع معايير محاسبة دولية يأتي من الحاجة إلى إطار مبني على الدقة الأمانة و الموضوعية من أجل قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وكذا عرض القوائم المالية على أسس موحدة وسليمة على مستوى كل دول العالم هذه الحاجة فرضتها طبيعة المحاسبة باعتبارها واحدة من العلوم الاجتماعية، وقد لاقت معايير المحاسبة الدولية قبولاً واسعاً نتيجة الحلول التي قدمتها من أجل توفير معلومات ملائمة وموثقة.[٣] وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى المقصود بمعايير المحاسبة الدولية.

---

3 Henning Van Greuning, Marius Koen, " **International Accounting Standards** ", a Practical Guide, Second edition, The World Bank, 2001, Washington, USA, P01.

١ – مفهوم معايير المحاسبة الدولية

١-١ تعريف المعايير المحاسبية

لغوياً يعود أصل كلمة معيار إلى الكلمة اللاتينية (NORMA) و التي تعني أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي، أما اصطلاحا فترادف استعمال كلمة (NORME) مع مفهوم القاعدة، فالمعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لمعرفة الشيء وتحديد مميزاته بدقة.

ولقد تعددت وجهات النظر اتجاه تعريف المعيار فهناك من يرى أن المعيار عبارة عن أداة لترشيد التطبيق تحاول تضييق الفجوة بينه وبين الأساس النظري للمحاسبة، وهناك من يعرف المعيار على أنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية محاسبية رسمية أو مهنية يتعلق بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال أو تحديد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسبة.[٤]

ويرى ليتلتون (**Littleton**) أن المعيار المحاسبي هو أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة للمقارنة [٥]، في حين يرى الشيرازي أن المعايير المحاسبية تمثل أحكاما خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من العمليات، أو الأحداث[٦] . وعرفت المعايير على أنها بيان لتحقيق التوافق والتنسيق فيما بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف

---

[4] Lakhdar LAKHLLAF, **LES NORMES INTERNATIONALES DE COMPTABILITE-(IAS – IFRS) ET LEUR APPLICATION EN ALGERIE,** CAS DU SYSTEME COMPTABLE ET FINANCIER ALGERIEN (SCF), THESE POUR L'OBTENTION D'UN DOCTORAT ES SCIENCES, UNIVERSITE EL HADJ LAKHDAR – BATNA, ALGERIE , 2013_2014, P66/

[٥] يوسف محمد جربوع ، سالم عبد الله حلس ، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ٢٠٠١ ، ص ٣٤ .

[٦] رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تبسة ، ٢٠١١ ، ص ١٠١.

المعاملات والأحداث المالية للوحدة، وهذا يساعد على جعل الكشوفات المالية ذات قابلية على المقارنة والفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة[٧].

وانطلاقاً مما سبق يمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها قواعد محاسبية يتم الاتفاق عليها من قبل المحاسبين في مجتمع معين كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في العمليات والأحداث المؤثرة في القوائم المالية وتتأثر بالعوامل البيئية المحيطة .

١-٢ خصائص المعايير المحاسبية

تتميز المعايير المحاسبية بعدة خصائص نذكر منها:[٨]

* المرونة نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي لذا يجب مراعاة جميع الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها؛

* تقوم على معالجة العمليات المحاسبية من خلال محاسبة متطابقة وليس قواعد؛

- غير إجبارية لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية؛
- تعتمد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للأحداث على حساب شكلها القانوني؛
- تقوم على مبدأ استقلالية المحاسبة على البيئة القانونية والجنائية؛
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجالاً للتغاير؛
- تولي أهمية كبيرة للملاحق كعنصر أساسي من عناصر القوائم المالية؛
- تكون المعايير المحاسبية نابعة من الواقع و تتلاءم مع الأعراف المحاسبية؛

---

[٧] حسن عبد الكريم سلوم و بتول محمد نوري ، دور **المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية** ، ورقة قدمت للمؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء الأردن، ص١٣ .

[٨] بولجنيب عادل، دور **المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية**، دراسة حالة مؤسسة ALEMG الخروب بولاية قسنطينة، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ٢، ٢٠١٣-٢٠١٤ ، ص٤٠.

- الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ؛
- الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية؛
- المفهومية من طرف مستخدميها؛
- الالتزام بالحيادية أي عدم التحيز لطرف معين .

١-٣_ أهمية المعايير المحاسبية

يعتمد الطلب على رؤوس الأموال التي يتوقع لها النمو من أسواق رأس المال الرئيسية على توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية مع معايير المحاسبة الدولية، إذ أدت التطورات في التجارة العالمية إلى حدوث موجة من القواعد والإجراءات في المعايير التي تبرز أهميتها في الآتي[٩]:

- القيام بتحديد الأحداث المالية الخاصة بالشركة و قياسها؛
- العمل على إيصال نتائج عملية قياس الأحداث المالية الحاصلة في المؤسسة إلى مستخدمي القوائم المالية؛
- القيام بتحديد الطريقة المثلى لقياس الأحداث المالية؛
- القيام باتخاذ القرار المناسب حول الأحداث المالية؛
- الدعم المنطقي إذ أن المعايير مدعومة منطقياً وتشير إلى نقاط التقاء المحاسبين؛
- تحقيق انسيابية الاستثمار بين البلدان إذ للمعايير المحاسبية قدرة كبيرة في جذب الاستثمارات؛
- القدرة على فهم المعلومات من طرف مستخدمي الكشوفات المالية المعدة وفق أسس موحدة،
- تسهيل عملية المقارنة ين البدائل الممكنة.

---

[٩] بدر سعد المطيري، **الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت** ، مذكرة ماجيستير ، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ٢٠١١، ص٢٣.

٢ – أسباب ظهور المعايير المحاسبية، مزايا وعيوب تطبيقها

٢-١ أسباب ظهور المعايير المحاسبية

حسب المنظمة الدولية للمعايرة فإن المعايير عموماً هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلولاً ممكنة وقابلة للتحقيق ومتكررة لأسئلة أو مشكلات مطروحة من قلب العلوم بصفة عامة، وعليه يمكن حصر أسباب وجود معايير دولية في مجال المحاسبة في العناصر التالية[١٠]:

*الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير المحاسبة من خلال الابتعاد عن التناقضات القائمة؛

*انفتاح البورصات وأسواق رأس المال على المستوى العالمي؛

*تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة؛

*ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي الدولي؛

*تخفيض التكاليف؛

*تسهيل الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين؛

٢-٢ مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية

إن الانضمام إلى أسواق المال العالمية أدى إلى استخدام معايير المحاسبة الدولية بمختلف المؤسسات، ومن بين مزايا استخدام هذه المعايير ما يلي[١١]:

* تحسين جودة المعلومات المالية بالمؤسسة تبعاً للمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها وبالتالي زيادة كفاءة أداء إدارة المؤسسة واتخاذ قرارات مناسبة،

---

[١٠] رفيق يوسفي ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

[١١] سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، ورقة قدمت للملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ١٣ و١٤ ديسمبر ٢٠١١، ص٤.

* إنشاء معايير محاسبة دولية يساعد معدي المعلومات المالية على إعداد قوائم مالية وملاحق موحدة للشركات متعددة الجنسيات ويؤدي إلى توسع أماكن أسواق المال المحلية وبالتالي زيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية على المستوى الدولي؛

* إتاحة فرصة للمستثمرين من خلال تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني باعتبار أن المعايير المحاسبية تهدف إلى تجاوز المظاهر الجبائية وإلى وصف الواقع الاقتصادي محل العمليات الاقتصادية بدلاً من تطبيق القانون؛

* إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يجد قبولاً عاماً على المستوى الدولي، هذا الأمر يساعد في تأهيل المحاسبين ورفع كفاءتهم ويجعلهم قادرين على العمل في الأسواق العالمية؛

* إن تطبيق المعايير دفع بدوائر ضريبة الدخل في كثير من الدول العربية إلى اشتراط تطبيقها في تقديم الإقرارات الضريبية للشركات؛

* إن بإمكان مستخدمي القوائم المالية القيام بإجراء عملية المقارنة مباشرة بدون تعديلات نظراً لتوحيد أسس وطرق المعالجة المحاسبية؛

* ترشيد عملية اتخاذ القرار المرتكزة على المعلومة المحاسبية المتماثلة والمفاضلة بين البدائل بناءاً على أسس سليمة وواضحة؛

* تلبية المتطلبات القانونية؛

* جلب مستثمرين أجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية؛

* تعمل معايير المحاسبة الدولية على تحسين الإفصاح خاصة في الملاحق من خلال توفير معلومات وصفية ومكيفة حسب القطاعات الجغرافية أو قطاعات النشاط مما يعطي صورة أوضح لمستخدمي القوائم المالية حول وضع المؤسسة؛

* تعمل على تحسين التكوين في المحاسبة حيث يصبح المحاسب الممارس قادراً على الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي للمحاسبة؛

* تهدف بشكل أساسي إلى إضفاء الشفافية على حسابات المؤسسة وهو ما يسمح بالتحديد الدقيق للصحة المالية لها، ومن ثم اتخاذ القرارات الإستراتيجية الملائمة؛

٢-٣_ عيوب المعايير المحاسبية الدولية

إن المعايير الدولية تحوي كثيراً من الثغرات ونواحي القصور التي تجعلها عاجزة في أحيان كثيرة عن معالجة نقاط جوهرية والهامة في الأقطار الملتزمة بتطبيقها مما جعلها عرضة للكثير من الانتقادات التي يمكن توضيحها كما يلي[١٢]:

– كثرة الخيارات والبدائل التي تنضوي عليها فيما يخص قواعد القياس والإفصاح الأمر الذي يحد من دورها في تقريب الممارسات المحاسبية بين الدول كما قد يشكل فرصة للمسيرين للتلاعب بالقوائم المالية عن طريق اختيار السياسات التي تسمح لهم بإظهار النتائج التي يريدونها؛

– إن المعايير المحاسبية الدولية غير قادرة على الإلمام بجميع القضايا التي تهم مستخدميها وهذا راجع لاختلاف احتياجات هؤلاء المستخدمين تبعاً لاختلاف بيئاتهم فالمعايير لا تغطي إلا المواضيع ذات الطابع الدولي والتي تهم معظم الدول دون النظر للقضايا الخاصة المتعلقة بدولة بعينها أو بعدد محدود من الدول؛

– تتميز المعايير بأنها عامة وليست تفصيلية مما قد يترك المجال واسعاً لتأويلها؛

– تهتم بتوفير معلومات عن الوضعية المالية ونتيجة أعمال المؤسسات المسعرة في البورصة بهدف مساعدة المستثمرين والدائنين على اتخاذ القرار؛ و بالتالي فهي لا تغطي العديد من المجالات الأخرى (المحاسبة الإدارية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والبيئية ومحاسبة الموارد البشرية ...) التي تهم عدة أطراف أخرى.

– توجه العديد من الانتقادات لمفهوم القيمة العادلة الذي تعتمد عليه المعايير في تقييم العديد من عناصر الأصول والخصوم، حيث يعاب على القيمة العادلة فكرة إدخال تنبؤات مستقبلية لإعداد القوائم المالية باعتبارها تقوم على مبدأ تحيين التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من ذلك الأصل أو الخصم كما تؤدي إلى تأثر نتائج المؤسسة بالأحداث الخارجية (تقلبات الأسعار معدلات الفائدة...) أكثر من تأثرها بقراراتها الداخلية؛

---

[١٢] بولجنيب عادل ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

– إدخال مبدأ تدني قيمة الأصول الذي ينص على القيام باختبار تدني القيمة عند وجود مؤشر داخلي أو خارجي يدل على انخفاض القيمة القابلة للتحصيل لأصل ما عن قيمته المحاسبية هذا الأمر يتطلب نظام معلومات فعال و يستهلك جهد و تكلفة كبيرة لتتبع قيم أصول المؤسسة وإجراء هذه الاختبارات؛

– لا تستفيد المؤسسات غير المسعرة في البورصة من المزايا التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية، في الوقت الذي قد تتحمل فيه تكاليف كبيرة لتبني هذه المعايير.

ثانيا: النظام المحاسبي المالي الجديد

قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في مجال التوحيد المالي والمحاسبي سعيا للتوافق مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وهو إلزامي بداية من٠١ جانفي٢٠١٠، ويهدف هذا المشروع الجديد لوضع أداة تتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة والتي جاءت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، ومحاولة الجزائر الدخول في الاقتصاد الدولي من خلال مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية (OMC) إضافة إلى العمل على تلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري.

١– مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد

١–١ تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم ١١/٠٧ المؤرخ في ٢٥ نوفمبر٢٠٠٧ وحسب المادة ٠٣ منه فإن المحاسبة المالية "هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية " يتضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية ومعايير محاسبة ومدونة حسابات على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها مثل محاسبة الالتزامات، الاستمرارية في الاستغلال، المصداقية، القابلية للمقارنة التكلفة التاريخية، وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني يشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلاً

لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المناسبة كما يتضمن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل من الأصول الخصوم، المنتجات والأعباء والاتفاقيات المحاسبية، بالإضافة إلى أنواع الكشوف المالية وكيفية عرضها[١٣].

١-٢ نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي

ألزم القانون١١/٠٧ حسب المادة رقم ٠٤ منه الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:[١٤]

- الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛ التعاونيات؛ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛ كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛

وحسب المادة رقم٠٢ يستثنى من مجال التطبيق الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية وحسب المادة ٠٣ يمكن للكيانات الصغيرة والتي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط[١٥].

---

[١٣] الجمهورية الجزائرية، القانون رقم ١١/٠٧ المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد ٧٤ المؤرخ في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧

والمرسوم التنفيذي رقم ١٥٦/٠٨ المتضمن تطبيق أحكام القانون ١١/٠٧، الجريدة الرسمية، العدد ٢٧، المؤرخ في ٢٨ ماي ٢٠٠٨.

[١٤] لجنة م.ص.ز.ع، **النظام المحاسبي المالي Scf**، الأوراق الزرقاء Pages Bleues internationales، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٠.

[١٥] القانون ١١/٠٧ المؤرخ في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧.

١-٣ _مكونات الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

يتضمن الإطار التشريعي المتضمن الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي ما يلي:[١٦]

- القانون رقم ١١/٠٧ المؤرخ في ٢٠٠٧/١١/٢٥ المتضمن النظام المحاسبي المالي (٤٣ مادة)؛

- المرسوم التنفيذي رقم ١٥٦/٠٨ المؤرخ في ٢٠٠٨/٠٥/٢٦ المتضمن تطبيق أحكام القانون ١١/٠٧ (٤٤ مادة)؛

- القرار الوزاري المؤرخ في ٢٠٠٨/٠٧/٢٦ المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها ومدونة الحسابات؛

- المرسوم التنفيذي رقم ١١/٠٩ المؤرخ في٢٠٠٩/٠٤/٠٧ والمتضمن تنظيم عملية المسك المحاسبي بالطريقة الآلية وخاصة عملية تحديد وتأطير البرامج المحاسبية الآلية.

١-٤_ أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

أصبح المخطط المحاسبي الوطني في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين وذلك لأسباب خارجية و أخرى داخلية.

١-٤-١ الأسباب الخارجية: تتمثل في الآتي[١٧]:

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؛

- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعد ما تحولت مهنة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛

- عند البحث عن موارد مالية جديدة أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛

---

[١٦] ناصر حاج علي، **النظام المحاسبي المالي الجديد**، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، ٢٠١٢، ص٠٥.

[17] سعودي بلقاسم ، سعودي عبد الصمد ،مرجع سابق ، ص ٠٨.

- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛

- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية؛

- يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثقة وموحدة ومعدة وفق معايير محاسبية دولية، وذلك تسهيلاً لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

١-٤-٢ **الأسباب الداخلية:** تتمثل في الآتي[١٨]

- تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم؛

- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى و التوجه الحالي للبلاد؛

- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛

- أصبحت النظرة القانونية تطغى على النظرة الاقتصادية في PCN ؛

- أصبحت المؤسسات عبرPCN تستعمل مبدأ الحيطة و الحذر بصفة مبالغ فيها عوضاً لمبدأ الصورة الوفية بحثاً على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس.

---

18. سعودي بلقاسم ، سعودي عبد الصمد، مرجع سابق ، ص٠٩.

١-٥ أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين ويساهم في تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها وتحقيق الأهداف التالية[١٩] :

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب الممارسات المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
- تقييم عناصر الميزانية وفقاً لمبدأ الصورة الوفية و العادلة.
- قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي و الدولي؛
- جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو حيث إعداد القوائم المالية؛
- تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها؛

يضاف إلى ذلك[٢٠] :

- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية؛

---

[١٩] سهام مهيري، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية** دراسة حالة شركة ألياس للتأمينات خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٨) مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، ٢٠١٣/٢٠١٤ ص٠٨ .

[٢٠] جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السادس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر ٢٠٠٩ ، ص ٨٣.

- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيراتها؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- استفادة الشركات متعددة الجنسيات من إحداث ترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

٢ – مبادئ، مزايا ومحددات تطبيق النظام المحاسبي المالي بالجزائر

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر ستكون له انعكاسات وآثار على مختلف الجوانب التي تربطها علاقة بالمحاسبة وذلك نظراً للتغيرات في الأداء المحاسبي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني.

٢–١ المبادئ الأساسية للنظام المحاسبي المالي

تبنى مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وهي[٢١]:

_ استمرارية النشاط: يجري إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة و ستبقى عاملة في المستقبل و عليه فليس لديها النية أو الحاجة للتصفية أو تقليص عملياتها؛

_ الدورة المحاسبية: عادة ما تبدأ الدورة المحاسبية في٠١/٠١/ن وتنتهي في ١٢/٣١/ن كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها مخالف لتاريخ ١٢/٣١ إذا كان نشاطها متعلق بدورة استغلال غير السنة المدنية؛

_ استقلالية الدورات: أن لكل دورة أحداث وعمليات خاصة بها مختلفة عن غيرها؛

---

21 طارق حماد عبد العال، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص ٩١.

_ قاعدة الوحدة النقدية: تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات الغير معبر عنها بالنقود خاصة في الملاحق إذا كان لها تأثير مالي؛

_ مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات معنى إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم؛

_ مبدأ استمرارية الطرق: تطبيق نفس الطرق في الدورات السابقة واللاحقة؛

_ مبدأ الحيطة والحذر: الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات؛

_ مبدأ المماس بالميزانية الافتتاحية: بحيث أن الميزانية الافتتاحية لدورة تعتبر ختامية بالنسبة لأخرى؛

_ مبدأ تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني: محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استناداً فقط إلى شكلها القانوني؛

_ مبدأ عدم المقاصة: بين الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والتكاليف في حساب نتيجة غير مسموح بها إلا إذا كانت المقاصة منصوص عليها قانوناً؛

_ مبدأ التكلفة التاريخية: تسجيل عناصر الأصول و الخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها وفي حالات معينة تعوض بالتكلفة العادلة؛

_ الصورة الصادقة : إعطاء صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة؛

_ قاعدة الوحدة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة و منفصلة عن ملاكها أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.

٢-٢ مزايا تطبيق النظام المحاسبي على المؤسسات الجزائرية

يمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية المتوخاة من تطبيق النظام المحاسبي المالي فيما يلي[٢٢]:

- يسهل مراقبة حسابات المؤسسات لاستناده على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح؛
- يزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من الأطراف المتعاملة معها و خصوصاً المستثمرون؛
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وتوفير جودة للمعلومات المالية؛
- يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليها على المستويين المحلي والدولي؛
- يقترح حلولاً تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة بموجب المخطط المحاسبي الوطني؛
- يساعد المؤسسات الباحثة عن موارد مالية جديدة و خاصة التي لها استراتيجية للاستثمار خارج الجزائر وذلك بتقديمها للمعلومات المالية المطلوبة وامتثالها إلى المعايير المحاسبية الدولية التي تشترطها الأسواق المالية الدولية؛
- يمكن من إجراء مقارنة أفضل حول الوضعية المالية والأداء عبر الزمن لنفس المؤسسة وفي نفس الوقت سهولة قراءة وفهم القوائم المالية؛
- تحسين جودة المعلومات مما يرفع من كفاءة وجودة الأداء؛

---

[٢٢] عزوز علي و آخرون ، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي** ، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي ١٧-١٨ جانفي ٢٠١٠ ص ٠٧.

٢-٣ محددات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية

بالرغم من ما يقدمه النظام المحاسبي المالي من إيجابيات إلا أنه يواجه حدوداً هيكلية نذكر منها[٢٣]:

- وضعية المؤسسات الجزائرية غير المسعرة في البورصة والتي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل فيه أعباء إضافية نتيجة لصعوبة تطبيقه في الوقت الحالي؛

- ضوابط النظام المحاسبي الجزائري وخاصة الاعتبارات الجبائية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق؛

- الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية مقابل الإخبار بتأثير التغير على النتيجة وكذا الوسائل والجهود المبذولة لإنجاح التغير؛

- ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عضواً فعالاً في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي؛

ثالثا: مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة

لمعرفة مدى تطابق النظام المحاسبي المالي الجديد مع معايير المحاسبة الدولية من حيث الإطار المفاهيمي وطرق عرض قياس عناصر القوائم المالية يمكن ذلك من خلال المقارنة مفاهيميا ومن حيث عرض وتقييم بنود القوائم المالية.

---

[٢٣] صالحي بوعلام ، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر٣ ، ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ص ١١٦.

١ – المقارنة من جانب الإطار المفاهيمي

سنحاول مقارنة أهم المبادئ المحاسبية بين scf و IAS/IFRS وفقاً لما يلي[٢٤]:

أ/ الإطار الفكري: حسب المعايير الدولية تعتبر المعلومات هامة نسبياً إذا كان تحريفها أو حذفها يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون لهذه البيانات المالية وحسب المادة ١١ من المرسوم التنفيذي ١٥٦/٠٨ مبدأ الأهمية النسبية وربطته بمدى تأثير المعلومات المالية على حكم مستعمليها و بالتالي فالنظام المحاسبي المالي والمعايير متوافقان .

ب/مبدأ استقلال السنوات: حسب هذا المبدأ يتم إثبات العمليات والأحداث بالدفاتر والتقرير عنها في الفترات التي تخصها (حسب المعايير المحاسبية الدولية) ووفقاً للنظام المحاسبي المالي تنص المادتان ١٢ و١٣ من المرسوم التنفيذي ١٥٦/٠٨ على أن تكون نتيجة كل دورة مالية مستقلة عن سابقتها وهذا يعني التوافق.

ج/مبدأ الحيطة والحذر: حسب المعيار IAS_{37} يعتبر مبدأ الحيطة والحذر بمثابة ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى تقديرات في ظروف عدم التأكد وتشير المادة ١٤ من المرسوم التنفيذي ١٥٦/٠٨٧ على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة.

د/مبدأ الثبات: حسب المعيار IAS_8 حتى تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يجب أن تتميز بثبات الطرق المحاسبية من سنة لأخرى وهو ما نصت عليه المادة ١٥ من المرسوم التنفيذي ١٥٦/٠٨ .

ر/ مبدأ التكلفة التاريخية: يعتبر أساس استخدام التكلفة التاريخية الأكثر شيوعاً في الاستخدام من جانب المؤسسات لغرض إعداد البيانات المالية وتشير المادة ١٦ من المرسوم التنفيذي ١٥٦/٠٨ إلى أنه يتم تسجيل العمليات في السجلات على أساس تكلفتها الفعلية وقت حدوثها.

---

[٢٤] مسعود دراوسي وآخرون، **مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة** ، ورقة قدمت للملتقى الدولي، السابق الذكر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ٢٠١١، ص١٥ .

ز/**مبدأ المطابقة بين الميزانيتين الافتتاحية والختامية:** حسب المعايير لم يرد نص يتطابق مع هذا المبدأ وحسب المادة ١٧ من المرسوم التنفيذي ١٥٦/٠٨ يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية الحالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

س/ **أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:** تنص المعايير ونص المادة ١٨ من المرسوم التنفيذي ١٥٦/٠٨ على هذا المبدأ.

ش/**مبدأ عدم المقاصة:** حسب هذا المبدأ فهما متوافقان تماما.

٢ – المقارنة من جانب القوائم المالية

تبنى النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية الدولية الواردة في IAS/IFRS وعددها خمس قوائم ويمكن الإشارة إلى الفروقات الجوهرية كما يلي[٢٥]:

أ/الميزانية: فالمعايير الدولية لم تفرض شكلاً إجبارياً لقائمة المركز المالي(تعرض في شكل قائمة أو جدول)؛ ولكنها حددت كحد أدنى للفصول التي يجب أن تعرض في بلد الأصول والخصوم وترتب الأصول حسب درجة سيولتها والخصوم حسب درجة الاستحقاق بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة، أما scf فقدم الميزانية في شكل جدول مع عرض الأصول والخصوم من خلال الفصل بين العناصر الجارية وغيرا لجارية وهي نفس الطريقة المعتمدة في IAS/IFRS

ب/جدول حسابات النتائج: حسب scf يتم عرض حسابات النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء وخاصة مخصصات الاهتلاك والخاصة بالعاملين في حالة حساب النتائج المدمجة كما يسمح بظهور البنود غير العادية في حسابات النتائج، و هو نفس العرض الوارد في المعيار

[٢٥] بن عيشي بشير، **معايير المحاسبة الدولية و البيئة الجزائرية**، منتديات طلبة قسم ماستر تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص٠٧ .

الدولي (IAS1)، لكن هذا الأخير ألغى مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل.

ج/جدول سيولة الخزينة: تصنف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة التمويلية، والأنشطة الاستثمارية، كما أوصى scf بعرض جدول سيولة الخزينة بطريقتين مباشرة وغير مباشرة مع التأكيد على الطريقة المباشرة، وهي نفس الطريقة التي يشجعها المعيار الدولي IAS7.

د/ جدول تغيرات الأموال الخاصة: حسبscf يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية، وهذا ما تطرق إليه المعيار (IAS1).

هـ/الملحق: ويشمل على كل المعلومات الهامة والمفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية إضافة إلى الإشارة إلى الامتثال الكامل للمعايير دون تحديد المعايير الدولية صراحة.

وعلى العموم يقدم النظام المحاسبي المالي نماذج قاعدية للكشوف المالية بحيث تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم.

٣- المقارنة من جانب تقييم بعض بنود القوائم المالية

نظراً لأهمية التعاريف المحددة لمفهوم العناصر التي تشكل القوائم المالية وطرق تقييم بنود أو عناصر القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجديد سنحاول إجراء المقارنة بين النظامين كما يلي[٢٦]:

أ/التثبيتات العينية والمعنوية: نلاحظ أنها تدرج بتكلفتها المنسوبة إليها ثم تقيم لاحقاً بالتكلفة منقوصاً منها الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة؛ أو بالقيمة الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة، وهذا ما يتوافق مع المعيارين IAS_{16} و IAS_{38} غير أن scf لم يتطرق إلى تفصيل حالات اقتناء الأصل المذكورة فيIAS/IFRS من شراء منفصل اندماج تبادل أصل بأصل مشابه أو حالة التطوير الداخلي.

[٢٦] مسعود دراوسي و آخرون ، مرجع سابق ، ص ١٦.

ب/التثبيتات المالية: تدرج بتكلفتها التاريخية أما لاحقاً فتقيم بالقيمة الحقيقية بالنسبة لسندات المساهمة والحسابات الدائنة حيث تقيم بالسعر المتوسط للشهر الأخير، وهذا ما لم يتطرق إليه المعيار IAS_{39} وبالتكلفة المهتلكة بالنسبة للتوظيفات المالية والقروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان إلا أن أصناف الأصول المالية وشرح متطلبات القياس بالقيمة العادلة أكثر وضوحا في المعيار IAS_{39}امن scf

ج/ المخزونات: تدرج في الحسابات بتكلفة الشراء أو الإنتاج ثم تقيم لاحقاً بتكلفتها أو بالقيمة القابلة للتحصيل أيهما أقل مع استعمال FIFO أو التكلفة الوسطية المرجحة وهو ما يتوافق مع المعيار IAS_2

د/مؤونات الأعباء والخسائر: توافق scf مع المعيار IAS37 .

هـ/ القروض والخصوم المالية الأخرى: تدرج القروض بالقيمة الحقيقية ثم تعالج لاحقاً وفق التكلفة المهتلكة، كما تدرج فوائد القروض في الحسابات كأعباء مالية وهو ما يتوافق مع المعيارIAS_{39} .

و/ الإعانات والأعباء والمنتوجات المالية: بالنسبة لscf تطرق للإعانات مع إدراجها كمنتوجات وهو ما يتوافق مع المعيار IAS_{20} .أما الأعباء والمنتوجات فنلاحظ أن scf تطرق إلى الأعباء والمنتجات المالية فقط دون الأعباء والمنتجات الناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات.

٤ – الجديد في النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من المتغيرات الجديدة التي ظهرت في النظام المحاسبي المالي، من خلال ذكر عناصر جديدة في القوائم المالية واقتراح طرق وبدائل للتقييم والقياس المحاسبي وهذا ما سنتطرق له في ما يلي:[٢٧]

أ/العقود طويلة الأجل: تتضمن إنجاز سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة ويتعلق الأمر بعقود البناء؛ عقود إصلاح

[٢٧] ينظر شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسات طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية**IAS/IFRS،الجزائر ٢٠٠٣ ، ص ٣٥.

حالة أصول أو بيئة أو عقود تقديم خدمات و تدرج في الحسابات الأعباء والمنتوجات التي تخص عملية تمت في إطار عقود طويل الأجل وهو ما يتوافق مع المعيار IAS_{11} المتعلق بعقود الإنشاء؛

ب/**الضرائب المؤجلة:** عبارة عن مبالغ ضريبية عن الأرباح قابلة للدفع أو قابلة للتحصيل خلال سنوات مالية مستقبلية، مما يعني أن الجزائر تبنت المعيار IAS12 المتعلق بضرائب الدخل المؤجلة؛

ج/**عقود الإيجار:** وهي عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو دفعات عديدة، ولقد تم التطرق لها في المعيار IAS_{17} المتعلق بعقود الإيجار؛

د/ **الحسابات المدمجة والمجمعة:** ويقصد بالحسابات المدمجة تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد وكل كيان له مقره و نشاطه الرئيسي ويقع على عاتق الكيان المهيمن إعداد ونشر البيانات المدمجة ولقد عالجه المعيار IAS_{27} المتعلق بالقوائم المالية الموحدة والمعيار IFRS3 المتعلق باندماج الأعمال؛

هـ/**القيمة الحقيقية (العادلة):** وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة ضمن شروط المنافسة العادية؛

و/ **قيمة الإنجاز الصافية(صافي القيمة القابلة للتحقق):** وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون مطروحاً منه التكاليف المقدرة لإتمام المخزون والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع؛

ي/**القيمة المحينة:** وهي التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقلبة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.

رابعا:عوائق ورهانات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف العوائق والرهانات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي.

١ – الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي

حسب الإطار التصوري للجنة المعايير الدولية المنشورة في١٩٩٨ فإن القوائم المالية لا يمكن أن تلبي احتياجات مستعمليها فهي تختلف من مستعمل لآخر من هنا نستنتج أنه أمر عادي و طبيعي أن يواجه النظام المالي صعوبات في السنوات الأولى من تطبيقه ويمكن إيجازها في الآتي[٢٨]:

– تتطلب المعايير الدولية مستوى عال من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار يجب الإفصاح عتها في القوائم المالية بينما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلاً في إطار يتميز بسرية ومحدودية المعلومات؛

– ضمت المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أساس للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية بينما لا توجد سوق مالية فعالة في الجزائر واغلب المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة؛

– صعوبة تغيير العادات المحاسبية المرتبطة بالمخطط الوطني المحاسبي فمدة تطبيقه قد قاربت الأربعة عقود؛

– عدم التوافق بين قواعد النظام المحاسبي الجديد والنظام الجبائي القائم خاصة وأن الموارد الجبائية هي ثاني مورد ترتيباً بعد المحروقات فإن التصريحات الجبائية لا يمكن إعدادها إلا بعد معالجة الجداول المالية المحضرة وفق النظام المحاسبي المالي اعتباراً إلى القيود الجبائية؛

---

[٢٨] سفيان نقماري و رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، العوائق والرهانات**، ورقة قدمت للملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم؛ يومي ١٣ و١٤ جانفي ٢٠١٣ ، ص ١٥.

– عدم تماشي المنظومة التعليمية مع دخول النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام الجديد منذ صدور قانونه وتكوين الأساتذة والمؤطرين؛

– عدم استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام لضيق الفترة بين صدور القانون وإجبارية تطبيقه ومع قلة المؤطرين لم تستطع المؤسسات لحد الساعة تكوين كل محاسبيها؛

– عدم قدرة المؤسسات على دفع تكاليف التكوين في الخارج؛

_ عدم كفاية النصوص القانونية الصادرة لتوضيح النظام فقد صدر القانون ١١/٠٧ فيما يقارب ١٠٠ صفحة بينما صدرت مرجعيتها الأساسية والمتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية فيما يعادل ٢٣٠٠ صفحة؛

– طول مدة إنجاز القانون صاحبها تحديث في المعايير و إلغاء البعض و إضافة البعض الآخر؛

– النظام المحاسبي المالي جاء بمفهوم القيمة العادلة إلا أن غياب أسواق حقيقية لإعادة التقييم سيؤثر سلباً على هذا المبدأ؛

– عدم إدراك جل المحاسبين للرياضيات المالية و التي يعتمد عليها لتحيين القيم المستقبلية؛

– صعوبة استخراج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار المستقبلي؛

– انعدام المراجع حيث أن صعوبة فهم القانون تحتم وجود مرجعية لتفسيره؛

٢– رهانات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية

الرهانان الأساسيان في الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي يتمثلان في محورين أساسيين هما:أنظمة المعلومات والاتصال المالي في المؤسسة، بالإضافة إلى رهاني تعزيز حوكمة الشركات وتفعيل بورصة الجزائر.

٢–١ تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على أنظمة المعلومات في المؤسسة

إن تغيير التطبيقات المحاسبية يقود المؤسسات للتفكير في تغيير أنظمتها المحاسبية للتمكن من امتلاك أنظمة معلومات بإمكانها من جهة تسيير مجموعة

من المعطيات بطريقة منسقة، ومن جهة أخرى تجميع معلومات جديدة مطلوبة عن المرجع الأساسي الدولي.

أ/نطاق التأثير:[٢٩] نظريا فإن التغيير سيمس كل الأنظمة في المؤسسة، أما عملياً فإن نطاق هذا التغيير يختلف من مؤسسة إلى أخرى تبعاً لاختلاف أنشطتها وهيكلها وتنظيمها وتبعاً لخياراتها المحاسبية ومحيطها المعلوماتي، فعلى مستوى المجمع نجد أن من بين المقاييس المهمة هو مقياس تجانس أو عدم تجانس حلول الإعلام الآلي المعروضة، فالبنية المشتركة لجميع الهياكل سيكون عامل اقتصاد مهم لأنها تنقص من عدد الحالات الواجب معالجتها، وبالمقابل لذلك فإن وجود بيئات غير متجانسة سينتج عنها في أغلب الأحيان تكاليف إضافية، أما على مستوى الوحدات فإن التحليل يجب أن ينصب على بنية أنظمة المعلومات وإمكانية تطويرها.

ب/ خلال عملية التطبيق على مستوى كل نظام: إن أهم أنظمة المعلومات في المؤسسة الواجب فحصها ودراستها بمناسبة الانتقال إلى النظام المحاسبي المال، نظام التجميع ونظام إدارة الموارد المستخدمين.

– **نظام التجميع:** تطرق إليه كل من المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" و المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر "التقارير حول القطاعات"، أما فيما يخص قواعد وطرق التجميع فقد تعرض إليها المعياران ٢٨ و٣١ فنطاق التجميع يشمل كل المؤسسات التي تمارس عليها المؤسسة القابضة سيطرة حصرية حتى ولو لم يكن لها مساهمة في أس مال هذه المؤسسات، أما على مستوى المراقبة المشتركة فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بطريقتين للتجميع هما التجميع النسبي وطريقة إجراء المعادلة.

ج/ النظام المحاسبي: من الناحية النظرية فإن كل المعايير لها تأثير على المعلومة التالية، أما عملياً فعدد محدود فقط من المعايير لها تأثير على النظام المحاسبي، وخصوصاً ما تعلق منها بالعمليات الجارية مثل المعايير ١٦،٣٦،٣٨

[٢٩] صالحي بوعلام ، مرجع سابق ، ص ١٢٠.

والتي لها تأثير معتبر على النظام المحاسبي، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى النظرة الاقتصادية التي تعتمدها هذه المعايير وليست النظرة القانونية[٣٠].

٢-٢ تأثير النظام المحاسبي المالي على الاتصال المالي

إن المعلومة المنشورة وفق المعايير المحاسبية الدولية تؤدي إلى تغيير طبيعة العلاقة بين المؤسسة ومستعملي قوائمها المالية، بالتركيز أساسً على المعلومة الموجهة للمستثمرين، بحيث يجب أن تشتمل المعلومات حسب هذه المعايير على معطيات وعناصر متعددة ومفصلة وذات نوعية ومثال ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٤ الذي يتطلب تجزئة رقم الأعمال والنتيجة قطاع النشاط والمناطق الجغرافية بما يسمح للمحللين الماليين من إعطاء آراء أكثر وضوحاً حول المؤسسات وللمستثمرين فهم أحسن لواقع المؤسسة[٣١].

وتختلف المعلومة المحاسبية المالية بين النظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي من حيث توجهها نحو عدة مستعملين وعلى رأسهم المستثمرين، على عكس ما كان عليه الحال في المخطط الوطني المحاسبي الذي تأتي حسبه الدولة وإدارة الضرائب على رأس مستعملي المعلومة المالية لذلك يجب على المؤسسات الوطنية إعادة النظر في عملية إيصال المعلومة على حسب المتطلبات الجديدة التي أدخلتها المعايير الدولية من خلال:

- نموذج القوائم المالية الختامية؛
- المعلومات القطاعية؛
- نوعية المعلومات الواجب تقديمها في الملاحق؛
- تحسين زمن إعداد البيانات المالية؛
- تصميم أنظمة تسيير بما يتأقلم ومتطلبات المرجع المحاسبي الجديد.

---

30. سفيان نقماري و رحمة بلهادف، مرجع سابق ص ١٧ .

31. صالحي بوعلام ، مرجع سابق ، ص ١٢١.

٣-أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تعزيز حوكمة الشركات

مفهوم حوكمة الشركات هو تعبير واسع يتضمن القواعد والممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها؛ ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تلك الشركات وموظفوها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها للمساهمين، ولاشك أن استعمال النظام المحاسبي المالي يهدف أساساً إلى جلب المستثمرين والحفاظ على ثقتهم في الأسواق المالية نظراً لما تفرضه من شفافية على المؤسسات التي تقدم حساباتها لمساهميها[٣٢]؛

٤- تفعيل بورصة الجزائر

يشكل تطبيق النظام المحاسبي المالي فرصة هامة وضرورية لتفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أهم ما يجب أن يرافق تطبيقه في الجزائر، وذلك بضرورة منح الأهمية اللازمة لها والعمل على تطويرها تزامنا مع تضمين ذلك في اتفاقية الشراكة، وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني وتشجيع المؤسسات على الولوج إليها والاعتماد عليها في عملية التمويل وذلك بغية الاستفادة من المزايا التي تقدمها معايير المحاسبة الدولية[٣٣].

---

[٣٢] عبد الناصر محمد السيد درويش ، دور **الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات** – دراسة ميدانية– مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني يوسف، جامعة الأزهر، العدد ٠٢ جانفي ٢٠٠٣، ص ٤٣٢.

[٣٣] صالحي بوعلام ، مرجع سابق ، ص ١٢٢.

خاتمة

يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة لأجل الاندماج في السوق العالمية، حيث أنه جاء في إطار الاستجابة لإستراتيجية توحيد القواعد المحاسبية على المستوى العالمي وتمهيد الطريق للانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية.

إن توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية ستترتب عليه نتائج وانعكاسات ايجابية مسايرة إلى ما وصلت إليه البيئات الدولية المتقدمة من تفوق في هذا المجال، ولا يمكن للمؤسسات الجزائرية أن تساير هذا التطور إلا بتنظيم عملية المعايرة، وذلك من حيث وسائل وتقنيات الإنتاج المستعملة، وإعداد برامج وهيكلة واضحة لمتابعة ما يحدث في المعايير المحاسبية الدولية من تغيرات رقيا بالمحاسبة الوطنية إلى المستوى العالمي، ومع الاتجاه المتنامي لعولمة معايير المحاسبة الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من المعايير أصبح من الضروري ضبط الممارسات المحاسبية الوطنية لضمان التجانس على مستوى القوائم و التقارير المالية.

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة التوصيات التالية:

- ضرورة تفعيل القوانين المهنية المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع توفير قاعدة أساسية مكونة من الكوادر الوطنية العاملة على تطوير البيئة المحاسبية الجزائرية؛
- توحيد متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية مع الدولية في الجانب المالي والضريبي والنظم الداخلية في المؤسسات؛
- الانخراط في البرامج التي تنظمها الجمعيات المحاسبية الدولية؛
- العمل على التطبيق التدريجي للنظام المحاسبي المالي الجديد تجنباً لأي انعكاسات سلبية في الممارسات؛
- الاهتمام أكثر فأكثر بتهيئة المحيط الذي يطبق فيه النظام المحاسبي المالي والذي بدوره سوف يجلب للمؤسسات المزيد من الشفافية والمصداقية في حساباتها

مما يسهل ويشجعها على التسجيل في البورصة والاعتماد عليها في التمويل وبالتالي تفعيل حركة بورصة الجزائر التي لا تزال تعرف الركود؛

- متابعة وتشخيص الصعوبات المعترضة لمستخدمي النظام المحاسبي المالي الجديد وفق المستجدات والتحولات الاقتصادية الراهنة؛
- الاعتماد على تقنيات متطورة في مجال الإعلام المالي والاقتصادي؛
- ضبط برامج تعليمية موحدة وفق المعايير المحاسبية الدولية؛

وفي الأخير نوصي بمزيد من البحث في هذا الموضوع فمهما قدمنا لن نوفيه حقه أملا في تطوير البيئة المحاسبية الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب، الدوريات، الرسائل والملتقيات

_ ناصر حاج علي، **النظام المحاسبي المالي الجديد**، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، ٢٠١٢.

_ لجنة م.ص.ز.ع، **النظام المحاسبي المالي Scf**، الأوراق الزرقاء Pages Bleues internationales، الجزائر، ٢٠١٠،

– بدر سعد المطيري، **الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت**، مذكرة ماجيستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط الكويت ٢٠١١.

– بن عيشي بشير، **معايير المحاسبة الدولية والبيئة الجزائرية**، منتديات طلبة قسم ماستر تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة.

– بولجنيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية**، دراسة حالة مؤسسة ALEMG الخروب بولاية قسنطينة، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ٢، ٢٠١٣-٢٠١٤.

– جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ديسمبر ٢٠٠٩.

– حسن عبد الكريم سلوم وبتول محمد نوري، **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء الأردن.

– رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، ٢٠١١.

– سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعاييير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية ، التحديات ، جامعة سعد دحلب البليدة، ١٣ و١٤ ديسمبر ٢٠١١.

– سفيان نقماري ورحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**، العوائق و الرهانات، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، يومي ١٣ و ١٤ جانفي ٢٠١٣.

– سهام مهيري، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية ، دراسة حالة شركة أليانس للتامينات خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٨) مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ، ٢٠١٣/٢٠١٤.

– شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسات طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية**IAS/IFRS ،الجزائر ٢٠٠٣.

– صالحي بوعلام، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر٣ ٢٠٠٩/٢٠١٠.

– طارق حماد عبد العال، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.

– عبد الناصر محمد السيد درويش، **دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات** – دراسة ميدانية– مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني يوسف، جامعة الأزهر العدد٠٢ جانفي ٢٠٠٣.

– عزوز علي وآخرون، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة

الدولية، تجارب تطبيقات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي ١٧-١٨ جانفي ٢٠١٠.

- مسعود دراوسي وآخرون، **مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة**، ملتقى دولي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ٢٠١١.

- يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠٠١.

_ Henning Van Greuning, Marius Koen, " **International Accounting Standards** ", a Practical Guide, Second edition, The World Bank, 2001, Washington, USA.

_ Lakhdar LAKHLLAF, **LES NORMES INTERNATIONALES DE COMPTABILITE-(IAS – IFRS) ET LEUR APPLICATION EN ALGERIE,** CAS DU SYSTEME COMPTABLE ET FINANCIER ALGERIEN (SCF), THESE POUR L'OBTENTION D'UN DOCTORAT ES SCIENCES, UNIVERSITE EL HADJ LAKHDAR – BATNA, ALGERIE , 2013_2014

٢ – القوانين والمراسيم

- الجمهورية الجزائرية، القانون رقم ١١/٠٧ المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد ٧٤ المؤرخ في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧
- المرسوم التنفيذي رقم ١٥٦/٠٨ المتضمن تطبيق أحكام القانون ١١/٠٧، الجريدة الرسمية، العدد ٢٧، المؤرخ في ٢٨ ماي ٢٠٠٨.